بنهاية 2019 .. وتحسنها 0.1 بالمئة شهرياً

«بيتك»: ارتفاع إجمالي الودائع 0.3 بالمئة سنوياً إلى 43.6 مليار دينار

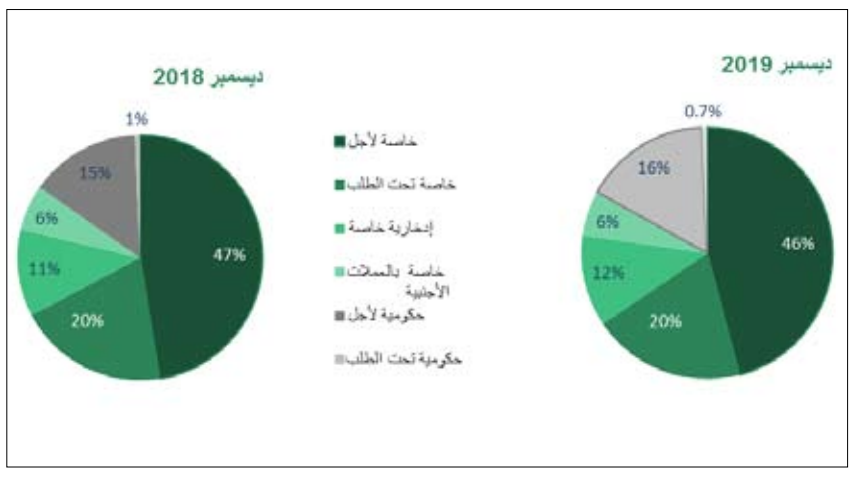

قال تقرير بيت التمويل الكويتي "بيتك" الصادر عن حجم الودائع لدى البنوك المحلية – ديسمبر 2019، وتطور حجم ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية:

تحسن إجمالي الودائع بنهاية 2019 وفق بيانات بنك الكويت المركزي على أساس سنوي بحدود0.3 %، وتخطت أرصدة الودائع في البنوك المحلية 43.6 مليار دينار، في الوقت الذي ارتفع فيه النشاط الائتماني للبنوك بنسبة 4.3% على أساس سنوي حين بلغت أرصدة التسهيلات الائتمانية 38.4 مليار دينار.

بلغت قيمة النمو السنوي لاجمالي الودائع حوالي 143 مليون دينار، نتيجة ارتفاع ودائع القطاع الحكومي بنسبة 11.4% (أي 755 مليون دينار)، وتراجع ودائع القطاع الخاص بنحو 1.7% (أي 612 مليون دينار).

وعند المقارنة على أساس شهري في ديسمبر 2019، تحسن إجمالي الودائع بنسبة 0.1% أي 65.2 مليون دينار، مع انخفاض طفيف لودائع القطاع الخاص نسبته 0.4% بنحو 142 مليون دينار، بينما زادت الودائع الحكومية 2.9% نحو 207 مليون دينار مقتربة من 7.4 مليار دينار، فيما ارتفع الائتمان الممنوح 0.5% على أساس شهري.

تراجعت حصة الودائع للقطاع الخاص لتمثل 83.1% من إجمالي الودائع بنهاية 2019 مقارنة مع 84.7% بنهاية 2018، بينما ارتفعت حصة وديعة القطاع الحكومي إلى 16.9% من إجمالي الودائع مقارنة مع 15.3% بنهاية 2018، مدفوعة بارتفاع الودائع الحكومية في الوقت الذي تسجل ودائع القطاع الخاص تراجعاً طفيفاً، ويشكل اجمالي الودائع 61.4 % من موجودات البنوك الكويتية محليا بنهاية 2019 ، اى ادنى مستوى خلال 10 سنوات.

إجمالي ودائع القطاع الخاص: تراجعت ودائع القطاع الخاص بنهاية ديسمبر على أساس سنوي بنسبة 1.7% وهي أعلى نسبة تراجع خلال10 سنوات، منخفضة بحوالي 612 مليون دينار مقتربة من 36.2 مليار دينار، وانخفض حجمها بنسبة 0.4% عند المقارنة على أساس شهري عن نوفمبر 2019.

تتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، تشكل الودائع بالعملة المحلية 93% من إجمالي ودائع القطاع الخاص، أي تفوق قليلاً حصتها البالغة 92.9% من إجمالي ودائع القطاع الخاص في نهاية 2018، فيما تستحوذ الودائع بالعملات الأجنبية على الحصة الباقية أي حوالي 7% من ودائع القطاع الخاص بنهاية 2019.

يشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقاً لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد تراجعت حصتها بنهاية 2019 إلى 59.3% من الودائع بالدينار مقابل 60.2% بنهاية 2018، بينما تحسنت حصة الودائع تحت الطلب إلى 25.5% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مقارنة مع 25.2%، وارتفعت حصة ودائع الادخار إلى 15.2% من إجمالي الودائع بالدينار مقارنةً مع 14.6% بنهاية 2018.

النمو السنوي لودائع القطاع الخاص: انخفضت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب إلى نحو 8.6 مليار دينار بنهاية 2019 بنسبة 0.3% على أساس سنوي، حوالي 23.9 مليون دينار، فيما ارتفعت ودائع الادخار 2.4% وبلغت 5.1 مليار دينار بنهاية 2019، أي بارتفاع وصل 121 مليون دينار على أساس سنوي، بينما تراجعت ودائع القطاع الخاص لأجل الى حوالي 20 مليار دينار بنسبة 3% أي 624 مليون دينار مقارنة مع حجمها بنهاية 2018. وهي أعلى نسبة تراجع خلال حوالي 10 سنوات. وعلى ذلك تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية 1.5% بحوالي 527 مليون دينار على أساس سنوي أي ثالث تراجع سنوي منذ بداية 2016 وهو الثالث من حيث نسبة التراجع أيضاً وبلغ حجمها مع نهاية 2019 نحو 33.7 مليار دينار.

على الجانب الآخر انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية مقتربة من 2.5 مليار دينار في نهاية 2019، بنسبة 3.3% على أساس سنوي، وذلك قد يكون بسبب زيادة الجنية الإسترليني بنسبة 3.1% مقابل الدينار في نهاية 2019 على أساس سنوي، في حين تراجع اليورو بنحو 2.1% مقابل الدينار لنفس الفترة تأثراً بأزمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فيما بقي الدولار الأمريكي دون تغير عن إغلاقه في 2018.

النمو الشهري لودائع القطاع الخاص: انخفضت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب في ديسمبر 2019 على أساس شهري بنسبة 1.7%، فيما ارتفعت الودائع لأجل بنسبة 0.5%، وودائع الادخار بنسبة 1.1% على أساس شهري.

وعلى ذلك ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في ديسمبر على أساس شهري بنسبة طفيفة 0.03% حوالي 11.4 مليون دينار. على الجانب الآخر انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة 5.7% في ديسمبر 2019 على أساس شهري.

إجمالي ودائع القطاع الحكومي: ارتفعت ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية مقتربة من 7.4 مليار دينار بنهاية عام 2019 على أساس سنوي، بنسبة 11.4%، وسجلت زيادة شهرية نسبتها 2.9% في ديسمبر 2019.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقاً لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة ارتفعت إلى 96.1% من إجمالي الودائع القطاع الحكومي في نهاية 2019 مقارنة مع 95.8% بنهاية 2018، بينما تشكل الودائع الحكومية تحت الطلب 3.9% مقابل 4.2% بنهاية 2018.

- 61.4 بالمئة حصة الودائع من موجودات البنوك الكويتية محلياً بنهاية 2019
- تراجع ودائع القطاع الخاص 1.7بالمئة سنوياً إلى 36.2 مليار دينار
- انخفاض ودائع القطاع الخاص بالدينار 1.5بالمئة سنوياً إلى 33.7 مليار دينار
- 7.4 مليار دينار ودائع القطاع الحكومي بنمو سنوي 11.4 بالمئة
- ودائع القطاع الخاص تتراجع بالعملات الأجنبية إلى 2.5 مليار دينار

«التخطيط»: منتدى الاقتصاد المعرفي يناقش أفضل السبل لبناء رأس المال البشري

جانب من المؤتمر الصحفي

قال الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الكويتي الدكتور خالد مهدي ان منتدى الاقتصاد المعرفي الثالث الذي سيعقد في 3 مارس المقبل سيناقش افضل الممارسات والسبل لبناء رأس المال البشري.

واضاف مهدي في مؤتمر صحفي أمس الاربعاء ان المنتدى سيركز على تهيئة رأس المال البشري من الاستخدام المتزايد للمعرفة والتكنولوجيا المتعددة عبر تمكينه من افضل البرامج التعليمية والصحية التي توفر له بيئة مناسبة للعمل.

واوضح ان المنتدى سيناقش ايضا مستقبل الوظائف والأعمال من منظور الثورة الصناعية الرابعة وسبل بناء منظومة الاسواق المعرفية ومناقشة مفهوم التنافسية المعاصرة من منظور الاقتصاد العالمي.

وذكر ان المنتدى سيتطرق الى سبل تعزيز قواعد السوق الخليجية المشتركة والتي تتطلب رأس مال بشري مؤهل قادر على تحقيق رؤية الوحدة الخليجية اقتصاديا وتجاريا واستثماريا.

وافاد ان الاقتصاد المعرفي يركز على اربعة عناصر اساسية هي رأس المال البشري ونظيره المؤسسي والتشاركية والبنية التحتية للمعلومات والتواصل.

وبين ان توصيات منتدى الاقتصاد المعرفي في نسختيه السابقتين تم تنفيذها والتي كان ابرزها انشاء وحدة تنظيمية تحت مسمى المركز الوطني للاقتصاد المعرفي في (امانة التخطيط) ومحرك البحث وكرسي الكويت للمعرفة والبعثات بالتنسيق مع (التعليم العالي) والمؤشر المعرفي بالشراكة مع البنك الدولي. بدوره قال مدير منتدى الاقتصاد المعرفي خالد الحشاش في كلمة مماثلة ان المنتدى يقام بشراكة محلية واقليمية ودولية وسيركز على محاور اساسية لتعزيز رأس المال البشري تعليميا وصحيا.

واضاف الحشاش ان المنتدى سيعقد ورش عمل حول الجوانب القيادية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة واقتصاد المرأة والريادة وغيرها من الجوانب الاخرى.

21.5 مليون دينار أرباح «الصالحية العقارية» عن 2019

غازي النفيسي

أعلنت شركة الصالحية العقارية عن تحقيق صافي ربح بمبلغ 21.5 مليون دينار كويتي وبربحية سهم بلغت 43.7 فلس للسهم الواحد، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، وبنسبة نمو بالأرباح بلغت 24%، في مقابل أرباح بقيمة 17.3 مليون دينار كويتي وربحية سهم بلغت 35.07 فلس للسهم الواحد عن العام الماضي.

وكان مجلس إدارة شركة الصالحية العقارية بقيادة غازي النفيسي قد عقد اجتماعه بالأمس، حيث اعتمد البيانات المالية السنوية للشركة، كما أوصى بزيادة نسبة توزيعات الأرباح النقدية إلى 25 فلس للسهم الواحد لسنة 2019، بالمقارنة مع توزيعات نقدية بنسبة 20% عن العام الماضي. وقد كشفت البيانات المالية لشركة الصالحية العقارية عن استقرار حجم الإيرادات التشغيلية لسنة 2019 عند مبلغ 45 مليون دينار كويتي تقريباً، حيث ظلت الشركة محافظة على نسبة إشغال شبه كاملة لجميع عقاراتها المحلية بالكويت، ما يعكس حجم الثقة والعلاقة المتميزة بين شركة الصالحية العقارية ومستأجريها.

وفي جانب آخر شهد إجمالي موجودات الشركة لسنة 2019 نمواً بنسبة 15% ليبلغ 369 مليون دينار كويتي مقارنة بـ 321 مليون دينار كويتي عن الماضي، إضافة إلى ارتفاع حقوق المساهمين بنسبة 9% إلى 163 مليون دينار كويتي لسنة 2019 بالمقارنة مع 150 مليون دينار كويتي للسنة الماضية.

«صناعات» تصدر بنجاح سندات بـ99 مليون دولار

أعلنت شركة الصناعات الوطنية القابضة عن الإصدار الناجح لسندات غير مضمونة في 11 فبراير 2020، بقيمة 30 مليون دينار كويتي بما يُعادل 98.7 مليون دولار، تستحق في نهاية 5 سنوات.

وقالت الشركة المُدرجة ببورصتي الكويت ودبي، في بيان لها اليوم الأربعاء، إن الإصدار يعكس ثقة المستثمرين في الكفاءة الائتمانية العالية للمجموعة.

وأوضحت أن المجموعة عينت كل من شركة المركز المالي الكويتي وشركة أهلي كابيتال للاستثمار وبنك الخليج مديرين رئيسيين مشتركين ووكلاء اكتتاب.

وأفادت بأن إصدار السندات تم على شريحتين، واحدة بمعدل ثابت قدره 5.5 بالمائة سنوياً يُدفع على أساس ربع سنوي، والآخر بمعدل فائدة عائم بنسبة 2.75 بالمائة فوق سعر الخصم المُعلن من قبل بنك الكويت المركزي سنوياً، ويُدفع على أساس ربع سنوي.

وتستحق هذه السندات في عام 2020 بالدينار الكويتي، وتتمتع بتصنيف ائتماني قدره (BBB–) من وكالة كابيتال إنتليجنس.

كانت أرباح "صناعات" ارتفعت 11 بالمائة في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي، لتصل إلى 35.81 مليون دينار، مقارنة بربح قدره 32.27 مليون دينار للفترة المماثلة من عام 2018.

«نابيسكو» تفوز بمناقصة من «نفط الكويت»

أعلنت الشركة الوطنية للخدمات البترولية (نابيسكو) عن اختيارها من قبل شركة نفط الكويت للممارسة الخاصة بتنفيذ عمليات الأنبوب الملفوف والخدمات المتعلقة به.

وقالت "نابيسكو" في بيان للبورصة الكويتية أمس الأربعاء، إنها ستفصح عن العقد فور الانتهاء من التوقيع عليه من قبل الطرفين لما يترتب عليه من أثر جوهري.

وحققت الشركة أرباحاً بقيمة 8.68 مليون دينار للتسعة أشهر الأولى من العام الماضي، مقابل أرباح بنحو 8.18 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2018، بارتفاع نسبته 6.2 بالمائة.

على هامش مؤتمر المحللين للربع الرابع 2019

الشريعان: مستمرون في تطوير «الأفنيوز» داخل وخارج الكويت

ذكر الرئيس التنفيذي لشركة المباني وليد خالد الشريعان بأن أنشطة أعمال الشركة شهدت نموا جيدا في الربع الرابع من العام 2019، كما كان في الربع الأول والثاني والثالث، ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة التشغيل في التوسعة الجديدة والمشاريع التي أطلقتها الشركة في العامين الماضيين.

وأكد بأن تركيز الشركة ينصب حاليا على استراتيجية متوسطة وطويلة المدى، والاستمرار في تطوير مشروعها الرئيسي، ألا وهو الأفنيوز، المشروع الأكثر نجاحًا في الكويت.

جاء ذلك خلال المؤتمر الرابع للمستثمرين والمحللين الماليين الذي عقدته شركة المباني بعد الإعلان عن أرباح الربع الرابع لعام 2019، بحضور كل من الشريعان والرئيس المالي التنفيذي السيد زاهد كاسماني والمدير التنفيذي للإتصالات السيدة شعاع القاطي.

وقدم الشريعان عرضا عاما عن الشركة ومشاريعها الرئيسية وتوقعاتها مشيرا الى أنها تسعى لتحقيق هدفها الحالي ألا وهو نقل هذه التجربة إلى أقاليم جديدة مثل البحرين من خلال التوسع في إنشاء المرحلة الثانية وتطوير الفندق، بالإضافة إلى التوسع في الأسواق الحالية واستهداف أسواق جديدة.

وأشار الى أن بعض المشاريع تشهد بعض التأخير نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية، لكنها لاتشكل بأي حال من الأحوال مصدرا للقلق، بل على العكس هي تعمل لصالح الشركة.

مع «آي إتش إس» بقيمة 130 مليون دولار

بدر الخرافي: زين تنهي عملية بيع وإعادة تأجير أبراجها في الكويت

بدر الخرافي

أعلنت مجموعة زين أنها أنهت صفقة بيع وإعادة تأجير أبراجها في السوق الكويتية مع شركة آي اتش اس القابضة المحدودة (IHS Holding Limited).

وكشفت المجموعة في بيان صحافي أنها أنجزت الصفقة مع شركة آي اتش اس القابضة – أكبر مشغل لأبراج الاتصالات في أسواق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، وثالث أكبر شركة للأبراج على مستوى العالم – والتي تقضي ببيع أكثر من 1620 برج اتصالات تقع في أماكن استراتيجية في جميع أنحاء السوق الكويتية مقابل 130 مليون دولار أمريكي (40 مليون دينار كويتي).

وبينت المجموعة أن عملية التقييم التي تم الاتفاق عليها، والبالغة 130 مليون دولار أمريكي، تأخذ في الاعتبار مساعدة الشركة في تعزيز كفاءتها التشغيلية، ومراعاة شروط التأجير مستقبلا، ومشاريع التوسعة في أبراج الجيل الخامس في جميع المناطق، علما أن عملية البيع ستكون لـ (هيكل) البرج والمرافق المساندة ، على أن تبقى كافة المعدات الأخرى من هوائيات الاتصالات اللاسلكية ملكا لـ زين.

الجدير بالذكر أن مجموعة زين كانت وقعت عقدا ملزما لبيع وإعادة تأجير أبراجها في السوق الكويتية مع شركة آي اتش اس القابضة المحدودة، وهي الخطوة التي وصفت بأنها أول عملية بيع وإعادة تأجير لأبراج اتصالات متنقلة في أسواق منطقة الشرق الأوسط يقوم بها مشغل اتصالات قائم فعليا.

وأوضحت المجموعة التي تملك وتدير 8 شبكات اتصالات متطورة في أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا أنها أنهت عملية البيع بعد حصولها على موافقة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في الكويت، وبعد الدعم الذي وجدته من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر (KDIPA) بتذليلها كافة العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية.

يذكر أن أبراج الاتصالات تُصمم لحمل هوائيات الاتصالات اللاسلكية، وتتضمن الاتصالات اللاسلكية الراديو، والإنترنت، ويتطلّب بناء برج للاتصالات الكثير من التخطيط، وتوافر أشخاص أصحاب خبرة في هذا المجال، بالإضافة إلى توفر الأدوات الملائمة، وفي هذه الصفقة فإن المقصود هنا هو بيع (هيكل) البرج والمرافق المساندة، على أن تبقى كافة المعدات الأخرى من هوائيات الاتصالات اللاسلكية ملكا لـ زين.

وأعرب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في مجموعة زين بدر ناصر الخرافي عن شكره لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات لدورها في تسهيل إتمام هذا الاتفاق، وعلى دعم هيئة تشجيع الاستثمار المباشر (KDIPA) بتذليلها كافة العقبات لتسهيل هذه الصفقة، والتي وصفها بأنها ستعمل على خلق قيمة أكبر للمساهمين، خصوصا وأنها ستوفر مجالا أكبر للمجموعة في التوجه إلى الاستثمار بكثافة في الخدمات الرقمية، ذات العائد الأعلى.